أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير مخاطر المراجعة في البيئة الليبية

علي عبدالحفيظ الزواوي جامعة مصراته
البشير عبدالله الشاوش جامعة مصراته

الملخص

استهدفت الدراسة استطلاع آراء عينة من المراجعين الخارجيين العاملين في مدينة مصراتة حول أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير مخاطر المراجعة في البيئة الليبية، وقد تم تصميم استمارة استبيان لغرض تجميع البيانات اللازمة من عينة الدراسة لاختبار فرضياتها، وقد بلغت عدد الاستمارات الموزعة والقابلة للتحليل (31) استمارة، وباستخدام برنامج الرزم الإحصائية(SPSS) تم إجراء اختبارات الإحصاء الوصفي كالعدد والنسب والمتوسط والإحصاء الاستدلالي كاختبار (K.S& S.W) وذلك لاختبار جودة مطابقة البيانات للتوزيع الطبيعي واختبار (Wilcoxon) لاختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر للتخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير مخاطر المراجعة.

مقدمة

نتيجة لظهور مجموعة من العوامل والمتغيرات في مجال تكنولوجيا المعلومات، وانفتاح الأسواق، وزيادة حدة المنافسة على المستوي الدولي، وحدوث انهيار للعديد من الشركات الكبرى؛ زادت التساؤلات حول كيفية مواكبة مهنة المراجعة لهذه العوامل والمتغيرات، وحول النهوض بدورها اتجاه تلك الأزمات، فعملت الجهات التنظيمية والمهنية والأكاديمية على دراسة سبل الارتقاء بالخدمات التي يقدمها المراجع، ولعل إستراتيجية التخصص القطاعي كانت أهم تلك السبل المطروحة لتحقيق ذلك، وهو ما أكدت علبه لجنة معايير المحاسبة الدولية بالمعيار الدولي رقم (240) الخاص بالغش والخطأ، والمعيار الدولي رقم (310) والمتعلق بالمعرفة بطبيعة نشاط العميل، والمعيار الدولي رقم (315) بعنوان تفهم طبيعة نشاط العميل والبيئة التي يعمل فيها وتقييم مخاطر الأخطار الجوهرية؛ إلا أن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين لم تتبنَّ أية قوانين أو تشريعات من شأنها الارتقاء بخدمات المراجعة الخارجية، أو دعم إستراتيجية التخصص المهني كأحد الوسائل المهمة للارتقاء بمستوى خدمات المراجعة بالرغم من ظهور فئة جديدة ومهمة من مستخدمي التقارير والقوائم المالية مع ظهور سوق الأوراق المالية.

ويحقق التخصص القطاعي مكاسب للمكاتب المتخصصة عن غيرها من مكاتب المراجعة؛ نتيجة لقدرة تلك المكاتب على تقديم خدمات مراجعة متخصصة تلبي احتياجات العملاء بطرق وأساليب لا يمكن أن تؤديها مكاتب المراجعة الأخرى غير المتخصصة بسهولة، حيث تسعى تلك المكاتب إلى تمييز خدماتها عن غيرها من المكاتب المنافسة من خلال تقديم خدمات تتميز بالجودة لعملائها، وحيث أن جودة عملية المراجعة تتطلب تقديراً جيداً لمخاطر المراجعة ومحاولة تخفيضها إلى أقل مستوى مقبول، وحيث أن تلك

الإستراتيجية تتيح للمراجع الخارجي فرص متزايدة للإلمام بطبيعة نشاط العميل وتقدير المخاطر التي يتعرض لها سواء كانت مرتبطة بطبيعة نشاطه أو ناتجة عن ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية لديه، أو تلك المرتبطة بإصدار تقرير مراجعة نظيف يحتوي على أخطاء تتميز بالأهمية النسبية (مخاطر عدم الاكتشاف).

مشكلة الدراسة

ظهرت في السنوات الأخيرة بعض المفاهيم المرتبطة بالممارسات المحاسبية،مثل: المحاسبة المبتدعة، والمحاسبة البيئية، ولعبة الأوراق المالية ،وغيرها... وقد تكون بعض هذه المفاهيم ليست جديدة وتمارس في بيئة المحاسبة منذ فترة، إلا أن التغيرات والتحولات الاقتصادية الاجتماعية التي اجتاحت العالم في عقد التسعينيات من القرن الماضي خاصة في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، إضافة إلى أزمة الثقة التي عصفت بالمحاسبة في السنوات الأخيرة؛ نتيجة لانهيار كبرى الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل: شركة (انرون) وشركة (ورلد كم) ربما ساهمت بإظهارها بشكل واضح على ساحة التطبيقات المحاسبية.

ورغم الجهود المبذولة من قبل المراجعين لتحسين مستوى جودة خدماتهم وبذلهم العناية المهنية اللازمة لإنجاز عملهم بالمستوى الذي يرضي كافة الأطراف، إلا أن هناك العديد من الشكاوى المقدمة من المستخدمين حول عدم رضاهم عن مستوي الخدمات المقدمة من قبل شركات ومكاتب المراجعة، ولعل إفلاس شركة (Arthur Anderson) في عام 2002 والتي كانت تمثل إحدى الشركات الخمس الكبرى العالمية للمحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دليل على ذلك.

هذا وقد ازداد في الآونة الأخيرة اهتمام المهنة بالتخصص المهني للمراجع باعتباره إحدى الاتجاهات الحديثة في تطوير مهنة المراجعة، وأحد أبرز مداخل الاستمرارية في سوق المراجعة لمواجهة المنافسة المتزايدة في ظل العولمة وانفتاح الأسواق، فضلا عن كونه يكسب المراجع خبرة عالية في تقييم الأخطار وتحسين مستوى تقدير خطر المراجعة بالصورة التي تمكنه من إبداء رأي سليم حول القوائم المالية التي يتم مراجعتها.

وفي ليبيا يعتبر القانون التجاري الصادر في 28 نوفمبر 1953 أول تشريع ليبي يلزم شركات الأموال بتعيين مراجعين خارجيين للحسابات، إلا أنه لم يشترط عند تعيينهم أي درجة من التأهيل العلمي والعملي، أما قانون ديوان المحاسبة رقم 79 لسنة 1975 فقد اشترط توفر درجات محددة من التأهيل العلمي والعملي فيمن يكلفون من المراجعين الخارجيين لمراجعة حسابات ميزانيات الشركات والمنشآت العامة المملوكة للدولة بالكامل، إلا أن هذه التشريعات لم تتبنَّ أسساً تدعم مهنة المراجعة من خلال التخصص القطاعي؛ لذا جاءت هذه الدراسة لتبين العلاقة بين إستراتيجية التخصص القطاعي وتقليل مخاطر المراجعة، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

هل يؤثرالتخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير مخاطر المراجعة في البيئة الليبية؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير مخاطر المراجعة في البيئة الليبية، ولتحقيق هذا الهدف فإن الدراسة تهدف إلى:

- معرفة أثرالتخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير مخاطر الرقابة في البيئة الليبية.
- معرفة أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير الخطر الحتمي في البيئة الليبية.
- معرفة أثرالتخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير خطر الاكتشاف في البيئة الليبية.

أهمية الدراسة

إن تعرف المراجع الخارجي على أثر التخصص القطاعي للمراجع في تقدير المخاطر من شأنه أن يدفع المراجعين الخارجيين إلى الاهتمام بالتخصص؛ وذلك رغبة منهم في رفع مستوى جودة خدمات المراجعة التي يقدمونها، وما لهذا الاتجاه من أثر في تخفيض تكلفة عملية المراجعة، كما يمكن أن تساهم هذه الدراسة في تحفيز الهيئات ذات العلاقة بالمهنة في ليبيا إلى إصدار تشريعات أو معايير تساعد على إرساء استراتيجية التخصص في ليبيا، وأخيراً فقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على موضوع من المواضيع المهمة والتي لم تحضَ باهتمام كافٍ من قبل الأكاديميين في البيئة الليبية.

فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية على النحو التالي:

يؤثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير مخاطر المراجعة في البيئة الليبية.

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

1. يؤثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير خطر الرقابة في البيئة الليبية.
2. يؤثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير الخطر الحتمي في البيئة الليبية.
3. يؤثر التخصص القطاعي للمراجع في تقدير خطر الاكتشاف في البيئة الليبية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي الحديث الذي يعتمد على الاستنباط والاستقراء وما يتضمنه من تحديد للمشكلة ومتغيراتها، واستعراض الأدب المحاسبي، وتحديد أدوات جمع البيانات والمعلومات، وتحليل البيانات المتحصل علىها، واختبار فرضيات الدراسة، وصولا إلى النتائج، وذلك من خلال اتباع الخطوات التالية:

- مراجعة الأدب المحاسبي المتعلق بالتخصص القطاعي للمراجع وأخطار المراجعة.
- اعتماداً على أدبيات الدراسة تم تحديد المتغير المستقل (التخصص القطاعي) والمتغير التابع للدراسة (تقدير مخاطر المراجعة) بصورة عامة، أي أن الباحث قام بتكوين الإطار النظري، ومن تم اشتقاق فرضيات الدراسة.

- تم استخدام استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات من عينة الدراسة اللازمة لقياس متغيرات الدراسة.
- تم تصنيف وتبويب وتحليل البيانات المتحصل علىها وصفيا واستنتاجياً بهدف الوصول إلى النتائج، فإذا توافقت النتائج العملية مع الاستنتاجات النظرية فإن الدارسة تكون قد أضافت دليلاً عمليا يؤيد الاستنتاجات النظرية.

الدراسات السابقة

بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع مخاطر المراجعة ودور التخصص القطاعي للمراجع في تقديرها في مختلف الدول؛ إلا أن هذا الموضوع لم يلقَ الاهتمام الكافي في البيئة المحلية. ومن تلك الدراسات:

دراسة (Taylor, 2000) حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التخصص المهني لمراجع الحسابات على مخاطر تقديرات المراجع ودرجة الثقة في هذه التقديرات، وقد تم تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين: مراجعين لهم خبرة ومتخصصين في الأعمال المصرفية، ومراجعين ليس لديهم خبرة وغير متخصصين في الإعمال المصرفية. وثم تزويد المجموعتين بتقديرات المخاطرالحتمية لعميل افتراضي تتعلق هذه التقديرات بحسابين، هما: التسهيلات الائتمانية، وحساب استهلاك الكهرباء. حيث قامت المجموعتان بتقييم المخاطر الحتمية بهذين الحسابين، وكانت النتائج تشير إلى أن المراجعين غير المتخصصين كانوا غير واثقين فيما يتعلق بتقديراتهم لتلك المخاطر.

أما دراسة (عزيز، 2003) فقد هدفت إلى بيان أثر التخصص المهني للمراجع على تقليل مخاطر عملية المراجعة، حيث بينت الدراسة أن التخصص المهني للمراجع أصبح مثار جدل على مستوى مكاتب المحاسبة وشركات المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى وجود دور للتخصص المهني للمراجع في تقليل خطر المراجعة.

بينما تناولت دراسة (Simnett and wright, 2005) تحديد حجم المعرفة اللازمة لتخصص المراجع في صناعة معينة ، وأظهرت نتائج الدراسة أن الخبرة في عمل واحد هي الأكثر انتشاراً في الحصول على المعرفة المتخصصة في الصناعة، كما أن الكثير من التدريب وتطوير أنظمة دعم الخبرات في مؤسسة المراجعة يختص بعناصر المعرفة المتخصصة.

وقد جاءت دراسة (لبيب، 2005) لتحليل طبيعة ونوع دور إستراتيجية التخصص القطاعي في الارتقاء بدرجة كفاءات الأداء المهني للمراجع الخارجي، وذلك من خلال تحليل دور تلك الإستراتيجية في تحسين قدرة المراجع الخارجي على دقة تقدير المخاطر الحتمية، وجودة قرارات تخطيط عملية المراجعة، واكتشاف حالات الغش والاحتيال المالي وأساليب إدارة الأرباح.

أما دراسة (الحداد، 2008) فقد قامت بتحليل أثر إستراتيجية التخصص القطاعي للمراجع على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة، وقد توصلت الدراسة

إلى أن قيام المراجعين بتحسين وتطوير قدراتهم المهنية من خلال الخبرة العملية والمؤهلات العلمية يؤدي إلى تحسين أدائهم، وتقديم خدمات ذات جودة عالية تتناسب مع حاجة المجتمع الحالي والتطورات التي تحدث في المهنة، كما أظهرت النتائج بأن هناك اهتمام من مكاتب المراجعة بالتخصص المهني في صناعة عميل المراجعة، وتكوين هياكل معرفة جديدة فيما يتعلق بالصناعة بما يمكنه من اكتشاف الغش والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية، وأن التخصص في الصناعة التي ينتمي إليها عميل المراجعة يساعد في تفهم وإتمام عملية المراجعة والقيام بالإجراءات المطلوبة وتحديد مخاطر الصناعة بدقة.

دراسة (المقطري، 2009) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة التخصص القطاعي للمراجع ودراسة أهمية ذلك التخصص بالنسبة للمراجع اليمني، حيث شملت الدراسة عينة مكونة من (159) مراجعاً من المكاتب الخاصة و(90) مراجعاً من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وأشارت النتائج الميدانية إلى أهمية التخصص القطاعي للمراجع عموماً، فضلاً على أنه يعمل على تحسين تقدير مخاطر المراجعة.

أما دراسة (Miguel, 2011) استهدفت لدراسة اختبار العلاقة بين التخصص القطاعي للمراجع وجودة المراجعة، حيث قسمت الدراسة عملاء المراجعة إلى عملاء متخصصين وغير متخصصين بناء على الصناعة والحجم والأداء، وتوصلت إلى عدم وجود اختلاف معنوي في جودة خدمات المراجعة بين المجموعتين، حيث أكد الباحث أنه لا يمكن الاعتماد على هذه النتائج فيما يتعلق بأثر المعرفة بصناعة معينة على جودة خدمات المراجعة، ورأى الباحث أن الطريقة المستخدمة لتحديد خصائص العملاء لم تكن دقيقة بالشكل المطلوب.

دراسة (Inderpal and Harjinder, 2012) اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين التخصص المهني للمراجع وجودة المراجعة على عينة من الشركات الأسترالية والمدرجة في سوق الأوراق المالية خلال الفترة من (2007-2009) واستخدمت طريقة المحفظة لتحديد المراجعين المتخصصين، وقد أظهرت النتائج بأنه لا توجد علاقة معنوية بين التخصص القطاعي للمراجع وجودة المراجعة، كما توصلت أيضاً إلى أن شركات عينة الدراسة لا تقوم بتعيين المراجعين المتخصصين بشكل منتظم، حيث تقوم بتعيينهم فقط عند رغبتها بإظهار قيمة للمنشأة أعلى من قيمتها الحقيقية لدى المستخدمين.

مكونات خطر المراجعة:

أوضحت النشرة رقم (47) لسنة 1983 الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بعنوان (خطر المراجعة والأهمية النسبية) والمعيار الدولي رقم (ISA 400) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين أن خطر المراجعة يتكون من ثلاثة أنواع من الخطر هي (الرحيلي، 386:2004؛ الجطلاوي، 25:2004):

أولاً: الخطر الحتمي

يعتبر هذا الخطر من الأخطار الهامة التي يجب على المراجع أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط لعملية المراجعة؛ نظراً لأن هذا الخطر عادة ما يكون ملازماً لطبيعة العنصر محل الفحص والمراجعة، أو لطبيعة الوحدة الاقتصادية ولا يمكن منعه أو اكتشافه بواسطة الرقابة الداخلية لدى العميل.

لهذا فقد اهتم العديد من الكُتّاب والمنظمات المهنية بهذا الخطر، حيث عرّفه معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) على أنه:" قابلية رصيد أو حساب معين لحدوث خطأ جوهري، إما بمفرده أو إذا جمع مع غيره من الأخطاء لأرصدة حسابات أو عمليات أخرى، وذلك مع عدم وجود إجراءات رقابة داخلية ذات علاقة " (المليجي، 586:2002).

بينما عرّفه (الصحن ودرويش، 1998، 92) بأنه:" قابلية حساب معين للظهور بقيمة غير صحيحة بافتراض أنه لا توجد سياسات وإجراءات متعلقة بالرقابة الداخلية" (الرحيلي، 387:2004).

أما (Jack) فيرى أن الخطر الملازم هو" احتمال وجود أخطاء مادية أو مخالفات يمكن أن تحدث في نظام معالجة البيانات الخاص بإعداد القوائم المالية ، ومجال هذه الأخطار هي طبيعة نشاط العميل والخصائص المميزة لعمليات معينة وفاعلية النظام المحاسبي لدى العميل وكفاءة المحاسبين العاملين لديه" (متولي، 69:2004).

في حين أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ترى أن الخطر الملازم (الحتمي) هو " قابلية احتواء أحد تأكيدات إدارة المنشأة على غش وأخطاء هامة بفرض عدم وجود إجراءات رقابة داخلية" (الرحيلي، 387:2004).

ويتوقف حجم المخاطر الملازمة (الحتمية) على عدد من العوامل هي:

- طبيعة الرصيد أو نوع معين من العمليات، حيث إن الخطر الملازم يكون أكبر للأرصدة والعمليات الأكثر عرضة للأخطاء المقصودة وغير المقصودة، فالأخطار المتعلقة بعنصر كالنقدية تكون أكبر بكثير من تلك المتعلقة بالأصول طويلة الأجل (عبدالفتاح، 21:1996).
- هناك بعض العوامل الخارجية التي قد تؤثر على هذا الخطر، مثل: التطورات التكنولوجية السريعة وتأثيرها على تقادم منتج معين مما يجعل المخزون أكثر عرضة للمغالاة في تقييمه (عبد الفتاح، 21:1996).
- عوامل أخرى والمتعلقة بالمركز المالي كعدم كفاية رأس المال العامل المستثمر في التشغيل (عبد الفتاح، 21:1996).
- زيادة معدل دوران العاملين في القسم المالي، حيث إن تغيير الموظفين في القسم المالي باستمرار قد يؤدي إلى حدوث أخطاء، خصوصاً إذ لم يكن لديهم المعرفة والخبرة الكافية، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الخطر الملازم(عيسى، 69:1996).

- التوقيت الزمني الذي يتم فيه تقدير الخطر الملازم ، فكلما اقترب– مثلاً– تاريخ إعداد الميزانية كلما زاد معدل الخطر الملازم (عيسى، 70:1996).
- طبيعة عمل المنشأة محل المراجعة، فالمخزون – مثلاً – في شركات الأدوية والمقاولات والمصانع يكون أكثر عرضة للسرقة والتلاعب من المخزون في شركات الخدمات، وكذلك فإن الشركات التي تعمل في مجال اكتشاف المعادن الثمينة قد تدفع القائمين علىها إلى التلاعب والسرقة (المليجي، 586:2002).

وأخيراً فإن الباحثين يريان ضرورة أن يتم تقدير الخطر الحتمي بواسطة مراجعين على درجة عالية من الخبرة والكفاءة؛ نظراً لأن هذا الخطر يتوقف على طبيعة العنصر والشركة محل المراجعة، ولا يمكن منعه أو اكتشافه بواسطة نظم الرقابة الداخلية المطبقة.

ثانياً: خطر الرقابة

حتى يتمكن المراجع من الوصول إلى تقدير جيد وفعال لخطر الرقابة يجب علىه أولاً التوصل إلى إلمام وفهم كافٍ لنظام الرقابة الداخلية لدى العميل، وذلك عن طريق فهم تصميم وتشغيل عناصر الرقابة داخل كل مكون من المكونات الخمس لنظم الرقابة الداخلية، حيث أن هذه الخطر ينشأ أساساً بسبب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة لدى العميل، وهذا ما أشار إليه المعيار رقم (47) لسنة 1983 الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والذي أوضح أن خطر الرقابة هو "الخطر الناتج عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو نوع معين من العمليات، ويكون جوهرياً إما بمفرده أو إذا تم جمعه مع خطأ رصيد أو عملية أخرى، ولا يمكن منعه أو اكتشافه في الوقت المناسب بسبب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة" (الرحيلي، 387:2004–388)، وهو نفس ما أكّد علىه المعيار الدولي رقم (ISA 400) حيث يرى أيضاً أن خطر الرقابة هو "الخطر الناتج عن حدوث خطأ في رصيد معين أو نوع معين من العمليات والذي قد يكون جوهرياً بمفرده أو إذا تم جمعه مع رصيد أو عملية أخرى، ولا يمكن اكتشافه بواسطة نظم الرقابة الداخلية المطبقة" (الجطلاوي، 26:2004). وهذا ما أكّدت علىه أيضاً (ليلى أمين مرسي) حيث عرّفت خطر الرقابة بأنه: "احتمال وجود أخطاء جوهرية لم تستطع إجراءات الرقابة الداخلية اكتشافها أو منعها " (مرسي، 152:2001). وكذلك (صادق حامد مصطفى) حيث أوضح أن خطر الرقابة هو "احتمال عدم اكتشاف أو منع الأخطاء المادية أو الأمور الشاذة بواسطة نظم الرقابة الداخلية" (مصطفى، 133:1994).

ويرى الباحثان أن هذا الاتفاق التام من قبل كافة الباحثين والمنظمات المهنية على أن خطر الرقابة ناتج عن ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة، يرجع بصفة أساسية إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية لا يمكن أن ينظر إليها على أنها فعالة بشكل تام بغض النظر على الجودة المتبعة في تصميمها وتنفيذها، وذلك بسبب وجود القيود الطبيعية والمتمثلة في العنصر البشري ؛لأنه حتى مع أفضل برامج الرقابة الداخلية فاعلةً يمكن للأفراد غير الأمناء والأكفاء أن يخفضوا مستوى النظام إلى أضعف حد ممكن، في حين أن الأفراد الأمناء والأكفاء والموثوق فيهم قد ينتج عنهم قوائم مالية يمكن الاعتماد علىها من قبل المراجع بالرغم

من عدم وجود أنظمة رقابة داخلية تدعمهم؛ لذلك فإن خطر الرقابة دائماً ما يتم تقديره بقيمة أكبر من الصفر من قبل المراجع الخارجي.

وهذا ما أكّدت علىه النشرة رقم (1) لسنة 1972 الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) حيث طالبت النشرة المراجع بعدم الاعتماد الكامل على نظم الرقابة الداخلية مهما بلغت جودتها وكفاءتها وما يترتب على ذلك من عدم استخدام أية إجراءات أخرى للمراجعة (خليل، 74:1993).

ثالثاً: خطر الاكتشاف المخطط

يرتبط خطر الاكتشاف المخطط بمدى فعالية إجراءات المراجعة المطبقة من قبل المراجع لاكتشاف الأخطاء أو بأسلوب تطبيقها.

وقد عرّفه معهد المحاسبين الأمريكي (AICPA) بأنه: "خطر عدم قدرة المراجع من خلال إجراءات المراجعة التي يقوم بها على اكتشاف خطأ في رصيد حساب ما أو في نوع معين من العمليات، والذي قد يكون جوهرياً إما بمفرده أو إذا جمع مع أخطاء في أرصدة حسابات أخرى أو أنواع أخرى من العمليات" (الشناوي، 30:2003 ؛ فوده، 2:2001).

وعرّفته الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأنه: "مخاطر ألا يكتشف المراجع وجود غش وأخطاء هامة في أحد التأكيدات" حيث ينشأ هذا الخطر نتيجة حالة عدم التأكد (الشك) التي يعمل المراجع في ظلها نتيجة لعدم قيامه بفحص شامل لجميع العمليات، وحتى في حالة قيامه بعملية مراجعة شاملة قد ينشأ هذا الخطر نتيجة لحالة عدم التأكد المصاحبة لاستخدام المراجع لإجراءات مراجعة غير ملائمة، أو عدم تطبيقها بطريقة سليمة أو التفسير الخاطئ لنتائج الفحص (الرحيلي، 389:2004).

أما (الصحن ودرويش) فقد عرّفه بأنه: "الخطر الناتج عن عدم إمكانية اكتشاف المراجع للأخطاء المادية الناتجة من عدم الإظهار الصحيح للقيم في القوائم المالية" (الرحيلي، 388:2004).

أما (صادق حامد مصطفى) فقد عرّفه بأنه:" خطر عدم اكتشاف المراجع الخارجي للأخطاء المادية والأمور الشاذة كالتلاعب والغش بالقوائم المالية، والتي لم يتم منع حدوثها أو اكتشافها من خلال نظم الرقابة الداخلية بواسطة اختبارات المراجعة الأساسية ومراجعة تفاصيل العمليات والأرصدة والفحص التحليلي" (مصطفى، 326:1997).

هذا وينتج خطر الاكتشاف نتيجة لأحد الأسباب التالية أو لمزيج منها (عيسى، 73:1996):

- استخدام المراجع لأسلوب الفحص الاختباري.
- قيام المراجع باختيار إجراءات مراجعة غير ملائمة.
- قيام المراجع بتطبيق إجراءات المراجعة بطريقة غير سليمة.
- تفسير المراجع الخاطئ لنتائج إجراءات المراجعة.

ويقسم خطر الاكتشاف عادة إلى عنصرين هما (قو يدر، 41:2007):

1- خطر الاكتشاف الخاص بالفحص التحليلي (مخاطر المراجعة التحليلية):

وهو (الخطر الناتج عن فشل إجراءات المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء التي لم يتم منعها أو اكتشافها بواسطة إجراءات الرقابة الداخلية).

2- خطر الاكتشاف الخاص باختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة (مخاطر المراجعة التفصيلية):

(وهو الخطر المتعلق بالقبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية في الوقت الذي يكون هناك خطأ جوهريا يوجب الرفض ولم يكتشف عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة التحليلية وغيرها من الاختبارات الملائمة).

ومما تجدر الإشارة إليها هنا (أرينز ولوبك، 334:2002):

- أن قيمة خطر الاكتشاف المخطط تتوقف على العناصر الثلاثة الأخرى في نموذج خطر المراجعة المشار إليه في النشرة رقم (39) من معايير المراجعة الخاصة بالمعاينة في المراجعة والنشرة رقم (47) عن الأهمية النسبية والخطر، وهي خطر المراجعة الممكن قبوله ويرمز له بالرمز (خ م ق) وخطر الرقابة ويرمز له بالرمز (خ ط) والخطر الملازم (الحتمي، الطبيعي) ويرمز له بالرمز (خ ط).

$$\text{خ ك} = \frac{\text{خ م ق}}{\text{خ ط} \times \text{خ ر}}$$

حيث يمكن تغيير قيمة هذا الخطر فقط في حالة قيام المراجع بتغيير أحد العوامل الثلاثة الأخرى في النموذج.

- يحدد هذا الخطر حجم الأدلة الأساسية التي يخطط المراجع لجمعها عند قيامه بعملية المراجعة، حيث يتناسب حجم الأدلة عكسياً مع حجم خطر الاكتشاف المخطط. فمثلاً: إذا كان خطر الاكتشاف المخطط لدائرة الإيرادات والتحصيل 10% فيجب على المراجع أن يخطط لجمع أدلة المراجعة حتى ينخفض احتمال فشله في التعرف على الأخطاء الجوهرية التي تتسم بالأهمية النسبية في هذه الدائرة إلى 10% أي بنسبة تأكد 90%.

العلاقة بين مكونات (عناصر) خطر المراجعة:

يمكن للمراجع تحديد المستوى المقبول من خطر المراجعة (خطر المراجعة الممكن قبوله) والذي يمثل (مقياساً لمدى قبول المراجع لوجود تحريفات جوهرية في ضوء الأهمية النسبية بالقوائم المالية بعد انتهاء المراجعة وإصدار تقرير نظيف) من خلال تفاعل العلاقات بين عناصره الثلاثة (فودة، 294:2001).

$$\text{خ م ق} = \text{خ ك} \times \text{خ ط} \times \text{خ ر}$$

ويختلف الخطر الملازم وخطر الرقابة عن خطر الاكتشاف؛ حيث يرتبط الخطر الملازم وخطر الرقابة بطبيعة وبيئة عمل العميل وطبيعة أرصدة الحسابات أو أنواع العمليات بغض النظر عن تنفيذ عملية المراجعة، ورغم أن المراجع لا يستطيع التحكم في كلٍّ من الخطر الملازم وخطر الرقابة؛ إلا أنه يستطيع تقييمها، وبالتالي تصميم إجراءات المراجعة، بحيث ينتج عنها مستوى مقبول من خطر الاكتشاف، أي أن

هذا الخطر تتوقف قيمته على قيمة العناصر الثلاثة الأخرى في نموذج خطر المراجعة، حيث توجد علاقة عكسية بين كل من خطر الرقابة والخطر الملازم مع خطر الاكتشاف، فكلما انخفض المستوى المقدر لخطر الرقابة والخطر الملازم كلما زاد مستوى خطر الاكتشاف (أي زيادة قدرة المراجع على اكتشاف التحريفات الجوهرية غير المرغوب فيها في القوائم المالية) وبالتالي انخفاض عدد أدلة المراجعة، كما توجد علاقة طردية بين أدلة المراجعة وكل من الخطر الملازم وخطر الرقابة، فكلما ارتفع المستوى المقدر للخطر الملازم وخطر الرقابة كلما زادت أدلة المراجعة والعكس صحيح.

العلاقة بين التخصص القطاعي للمراجع ومخاطر المراجعة:

على الرغم من أهمية التخصص القطاعي للمراجع؛ إلا أن هناك صعوبة في تعريف وتحديد مؤسسة المراجعة المتخصصة، وقد اتبع الباحثون والأكاديميون طرق مختلفة لتعريفها، ولعل أكثر هذه الطرق شيوعاً هي التي تفترض أن مؤسسة المراجعة أكثر الحصص في السوق لكل نشاط صناعي تعتبر متخصصة في هذا المجال الصناعي، وحيت أنه من المنطقي أن مكاتب المراجعة التي تستثمر مواردها في تطوير وزيادة تخصصها في صناعة عميل المراجعة يكون لديها حصة مهمة في سوق تلك الصناعة.

ويعرف المراجع المتخصص قطاعياً بأنه: "المراجع الذي يقوم بالتدرب والحصول على خبرة عملية كبيرة في صناعة محددة" (Solomon et al, 1999).

وفي ضوء مفهوم التخصص القطاعي لمؤسسات المراجعة يمكن القول بأن تحديد ما إذا كانت مؤسسة المراجعة تعد متخصصة أم لا يتم إلا من خلال المقاييس الرئيسية التالية:

- **مقياس الحصة السوقية:**

يفرض هذا المقياس بأن التخصص القطاعي بالنسبة للمؤسسة المراجعة هو تمييز نفسها عن المنافسين من خلال المحافظة على حصة سوقية من الشركات العاملة في مجال صناعة معينة، وهذا المقياس يفترض بأنه من خلال تحديد وتحقيق حصة سوقية مناسبة لمؤسسة المراجعة في سوق صناعة معينة سينتج عنه معرفة جيدة، وستقوم مؤسسة المراجعة بتطوير نفسها في هذه الصناعة.

- **مقياس الحصة في المحفظة:**

هذا المقياس يقوم بافتراض أن حجم العميل مقاساً بالمبيعات مقارنة بإجمالي مبيعات جميع العملاء في نفس الصناعة، ويحسب كالتالي:

$$\frac{\text{إجمالي مبيعات العميل}}{\text{إجمالي مبيعات جميع العملاء في نفس الصناعة}}$$

- **تحديد نسبة تحكمية معينة:**

والتي تتمثل في نسبة مئوية معينة يجب أن تحصل علىها شركة المراجعة لكي تكون متخصصة في مجال صناعة معينة .

- **تحديد متخصصين في الصناعة :**

من خلال أكبر الموردين أو مقدمي الخدمة في كل صناعة بالإضافة إلى المورد الثاني والثالث من حيت الحجم بشرط ألا يكون هناك فروق كبيرة بينهم (Balsam et al, 2003).

الدراسة الميدانية :

للوصول إلى قرار بشأن قبول أو رفض فرضيات الدراسة تم تصميم وتوزيع استمارة استبيان على عدد من المراجعين الخارجيين العاملين في مدينة مصراتة ، حيث بلغ عددها (35) استمارة استلم منها (31) استمارة أي بواقع (88.5%) وقد تم إجراء التحليلات الإحصائية الوصفية كالعدد والنسبة، وذلك لمعرفة خصائص عينة الدراسة والاتجاه العام لإجاباتهم، أما الإحصاء الاستنتاجي والذي يتوقف على نوع وطبيعة مقياس الدراسة وطبيعة البيانات التي تم تجميعها حتى يتم تحديد نوع الاختبارات الإحصائية المناسبة لمتغيرات الدراسة، ولمعرفة ذلك تم إجراء اختبار (Shapiro–wilk) (K.S)(Kolmogorov–Smirnov) (S.W) وذلك لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، واختبار (Wilcoxon Signed Ranks Test)لاختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

أولاً: التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بتقدير مخاطر الرقابة

من خلال الجدول رقم (1) يتضح أن إجابات المستجيبين تراوحت بين موافق بشدة للفقرة الثانية (التأكد من وجود هيكل تنظيمي واضح من حيث وضوح خطوط السلطة والمسئولية) وموافق لباقي الفقرات، حيث بلغ المتوسط المرجح (4.129) و (3.645) على التوالي، مما يعني أن الاتجاه العام لإجابات أغلب المشاركين في الدراسة يوافقون على أن المراجع المتخصص يقوم بتقديرمخاطر الرقابة، ولتحديد طبيعة ونوع البيانات التي تم تجميعها للتعرف على الاختبارات المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة تم إجراء اختبار (Normality test) وبينت نتائج الاختبارات بأن بيانات جميع الفقرات لاتتبيع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة (p–value) لجميع الفقرات أقل من مستوى المعنوية (5%)، ونظراً لأن اختبار (wilcoxon) هو الاختبار المرادف لاختبار (T) وهو الاختبار المناسب لمثل هذا النوع من البيانات؛ فقد تم استخدامه في هذه الدراسة للوصول إلى قرار بشأن رفض أو قبول فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرض الصفري: أن وسيط درجة الموافقة حول العبارة بالمحايد يساوي 3.

الفرض البديل: أن وسيط درجة الموافقة حول العبارة لايساوي 3.

وللوصول إلى قرار بشأن رفض أو عدم رفض الفرض الصفري يتم مقارنة قيمة (p–value) مع مستوى المعنوية (5%) ويكون القرار برفض الفرض الصفري، ومن تم قبول البديل إذا كانت قيمة (p–value) أصغر من مستوى المعنوية (5%)، وفي هذه الحالة يعني أن إجابات المشاركين في الدراسة ليست في المحايد؛ أي أنها إما أن تكون في اتجاه الموافقة أو عدم الوافقة، وذلك من خلال مقارنة مجموع الرتب السالبة مع مجموع الرتب الموجبة ويكون القرار بالموافقة (أي أن إجابات المشاركين بالموافقة) إذا كانت قيمة مجموع الرتب السالبة أكبر من قيمة مجموع الرتب الموجبة، وبالرجوع إلى نتائج الاختبار الواردة بالجدول رقم

(1) أدناه نلاحظ أن قيمة (p–value) لجميع الفقرات أصغر من مستوى الدلالة (5%)؛ مما يعني رفض الفرضيات الصفرية لكل الفقرات وقبول الفرضيات البديلة، ومن خلال مقارنة مجموع الرتب الموجبة مع مجموع الرتب السالبة نلاحظ أن مجموع الرتب السالبة أكبر من مجموع الرتب الموجبة لجميع الفقرات؛ مما يعني موافقة كل المشاركين على أن التخصص القطاعي للمراجع الخارجي يؤثر في تقدير مخاطر الرقابة في المراجعة للبيئة الليبية.

ثانياً: التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بتقدير مخاطر الحتمي.

من خلال الجدول رقم (2) يتضح أن الاتجاه العام لإجابات أغلب المشاركين في الدراسة تتجه نحو الموافقة؛ حيث بلغ المتوسط العام للإجابات (3.025) مما يعني موافقتهم على أن المراجع المتخصص يقوم بتقديرالخطر الحتمي، ولتحديد طبيعة ونوع البيانات التي تم تجميعها للتعرف على الاختبارات المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة تم إجراء اختبار(Normality test)، وبينت نتائج الاختبارات بأن بيانات جميع الفقرات لاتتبيع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة (p–value) لجميع الفقرات أقل من مستوى المعنوية (5%)،ونظراً لأن اختبار(wilcoxon) هو الاختبار المرادف لاختبار (T) وهو الاختبار المناسب لمثل هذا النوع من البيانات؛ فقد تم استخدامه في هذه الدراسة للوصول إلى قرار بشأن رفض أو قبول فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرض الصفري: أن وسيط درجة الموافقة حول العبارة بالمحايد يساوي 3.

الفرض البديل: أن وسيط درجة الموافقة حول العبارة لايساوي 3.

وللوصول إلى قرار بشأن رفض أو عدم رفض الفرض الصفري يتم مقارنة قيمة (p–value) مع مستوى المعنوية (5%)، ويكون القرار برفض الفرض الصفري، ومن تم قبول البديل إذا كانت قيمة (p–value) أصغر من مستوى المعنوية (5%)، وفي هذه الحالة يعني أن إجابات المشاركين في الدراسة ليست في المحايد؛ أي أنها إما أن تكون في اتجاه الموافقة أو عدم الوافقة، وذلك من خلال مقارنة مجموع الرتب السالبة مع مجموع الرتب الموجبة ويكون القرار بالموافقة (أي أن إجابات المشاركين بالموافقة) إذا كانت قيمة مجموع الرتب السالبة أكبر من قيمة مجموع الرتب الموجبة، وبالرجوع إلى نتائج الاختبار الواردة بالجدول رقم (2) أدناه نلاحظ أن قيمة (p–value) لجميع الفقرات أصغر من مستوى الدلالة (5%)؛ مما يعني رفض الفرضيات الصفرية لكل الفقرات وقبول الفرضيات البديلة، ومن خلال مقارنة مجموع الرتب الموجبة مع مجموع الرتب السالبة نلاحظ أن مجموع الرتب السالبة أكبر من مجموع الرتب الموجبة لجميع الفقرات؛ مما يعني موافقة كل المشاركين على أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير الخطر الحتمي في البيئة الليبية.

الجدول رقم (1) يوضح التحليل الإحصائي (الوصفي والاستنتاجي) للبيانات المتعلقة بتقدير مخاطر الرقابة

الفقرة	درجات الموافقة										المتوسط المرجح	Normality test		Wilcoxon test			القرار بشأن H_0
	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			S.W	K.S	p-value	Sum of Ranks		
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة					negative	positive	
التأكد من نزاهة وشفافية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.	6	19.4	13	41.9	7	22.6	5	16.1	0	0	3.645	0.001	0.00	0.00	252.5	47.5	رفض
التأكد من وجود هيكل تنظيمي واضح من حيث وضوح خطوط السلطة والمسئولية.	12	38.7	13	41.9	4	12.9	2	6.5	0	0	4.129	0.00	0.00	0.000	362	16	رفض
التأكد من أن الإدارة العليا تقوم بتقدير وتحليل المخاطر التي تواجه المنشأة بشكل مستمر.	7	22.6	14	45.2	8	25.8	2	6.5	0	0	3.838	0.001	0.00	0.002	259	17	رفض
التأكد من وجود دورة مستندية موثقة لكل العمليات المالية بالمنشأة.	11	35.5	11	35.5	4	12.9	3	9.7	2	6.5	3.838	0.00	0.00	0.000	313.5	64.5	رفض
التأكد من وجود سجلات لمراقبة حركة الأصول.	11	35.5	12	38.7	5	16.1	2	6.5	1	3.2	3.968	0.00	0.00	0.000	315.5	35.5	رفض
التأكد من قيام إدارة المراجعة الدالية بتقييم وتقديم تقارير مستمرة عن فاعلة نظم الرقابة الداخلية.	9	29	11	35.5	8	25.8	3	9.7	0	0	3.871	0.014	0.004	0.000	253.5	22.5	رفض
التأكد من قيام الإدارة العليا بدراسة وتحليل الانحرافات عن الميزانية التقديرية واتخاذ الإجراءات التصحيحية فورا.	8	25.8	12	38.7	8	25.8	2	6.5	1	3.2	3.774	0.002	0.00	0.001	242	34	رفض

الجدول رقم (2) يوضح التحليل الإحصائي (الوصفي والاستنتاجي) للبيانات المتعلقة بتقدير الخطر الحتمي

الفقرة	درجات الموافقة										المتوسط المرجح	Normality test		Wilcoxon test			القرار بشأن H_0
	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			S.W	K.S	p-value	Sum of Ranks		
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة					negative	positive	
التركيز على الأرصدة والعمليات الأكثر عرضة للأخطار المقصودة وغير المقصودة.	9	29	10	32.3	8	25.8	2	6.5	2	6.5	3.709	0.001	0.001	0.005	227	49	رفض
الاهتمام بالعناصر الأكثر تأثراً بالتطورات التكنولوجية السريعة كمخزون السلعي.	7	22.6	15	48.4	5	16.1	3	9.7	1	3.2	3.774	0.001	0.000	0.001	300	51	رفض
الاهتمام بمعدل دوران العاملين في القسم المالي.	8	25.8	16	51.6	5	16.1	1	3.2	1	3.2	3.935	0.001	0.000	0.000	320	31	رفض
الاهتمام بطبيعة عمل المنشأة محل المراجعة	6	19.4	13	41.9	10	32.3	1	3.2	1	3.2	3.709	0.001	0.000	0.000	205.5	25.5	رفض
المتوسط العام											3.025						

ثالثاً: التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بتقدير مخاطر الاكتشاف

من خلال الجدول رقم (3) يتضح أن إجابات المستجيبين تراوحت بين موافق بشدة للفقرة الأولى (استخدام أسلوب الفحص الاختباري) وموافق لباقي الفقرات، حيث تراوح المتوسط المرجح (4.0645) و (3.677) على التوالي، مما يعني أن الاتجاه العام لإجابات أغلب المشاركين في الدراسة يوافقون على أن المراجع المتخصص يقوم بتقدير خطر الاكتشاف، ولتحديد طبيعة ونوع البيانات التي تم تجميعها، للتعرف على الاختبارات المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة تم إجراء اختبار (Normality test)، وبينت نتائج الاختبارات بأن بيانات جميع الفقرات لاتتبع التوزيع الطبيعي؛ حيث كانت قيمة (p-value) لجميع الفقرات أقل من مستوى المعنوية (5%)، ونظراً لأن اختبار (wilcoxon) هو الاختبار المرادف لاختبار (T) وهو الاختبار المناسب لمثل هذا النوع من البيانات فقد تم استخدامه في هذه الدراسة للوصول إلى قرار بشأن رفض أو قبول فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرض الصفري: أن وسيط درجة الموافقة حول العبارة بالمحايد يساوي 3.

الفرض البديل: أن وسيط درجة الموافقة حول العبارة لايساوي 3.

وللوصول إلى قرار بشأن رفض أو عدم رفض الفرض الصفري يتم مقارنة قيمة (p-value) مع مستوى المعنوية (5%) ويكون القرار برفض الفرض الصفري، ومن تم قبول البديل إذا كانت قيمة (p-value) أصغر من مستوى المعنوية (5%)، وفي هذه الحالة يعني أن إجابات المشاركين في الدراسة ليست في المحايد، أي أنها إما أن تكون في اتجاه الموافقة أو عدم الوافقة، وذلك من خلال مقارنة مجموع الرتب السالبة مع مجموع الرتب الموجبة، ويكون القرار بالموافقة (أي أن إجابات المشاركين بالموافقة) إذا كانت قيمة مجموع الرتب السالبة أكبر من قيمة مجموع الرتب الموجبة، وبالرجوع إلى نتائج الاختبار الواردة بالجدول رقم (3) أدناه نلاحظ أن قيمة (p-value) لجميع الفقرات أصغر من مستوى الدلالة (5%) مما يعني رفض الفرضيات الصفرية لكل الفقرات وقبول الفرضيات البديلة، ومن خلال مقارنة مجموع الرتب الموجبة مع مجموع الرتب السالبة نلاحظ أن مجموع الرتب السالبة أكبر من مجموع الرتب الموجبة لجميع الفقرات؛ مما يعني موافقة كل المشاركين على أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير خطر الاكتشاف في البيئة الليبية.

الجدول رقم (3) يوضح التحليل الإحصائي (الوصفي والاستنتاجي) للبيانات المتعلقة بتقدير خطر الاكتشاف

الفقرة	درجات الموافقة										المتوسط المرجح	Normality test		Wilcoxon test			القرار بشأن H_0
	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			S.W	K.S	p-value	Sum of Ranks		
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة					negative	positive	
استخدام أسلوب الفحص الاختباري.	8	25.8	17	54.8	6	19.4	0	0	0	0	4.0645	0.000	0.000	0.000	325	00	رفض
اختيار إجراءات مراجعة غير ملائمة.	9	29	11	35.5	7	22.6	2	6.5	2	6.5	3.742	0.001	0.000	0.004	248	52	رفض
تطبيق إجراءات المراجعة غير سليمة.	8	25.8	13	41.9	4	12.9	4	12.9	2	6.5	3.677	0.001	0.000	0.007	297	81	رفض
التفسير الخاطئ لنتائج إجراءات المراجعة.	8	25.8	13	41.9	8	25.8	2	6.5	0	0	3.871	0.001	0.000	0.000	260	16	رفض
المتوسط العام											3.839						

المراجع

أرينز، ألفين ولوبك جيمس، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة محمد محمد عبدالقادر الديسطي، دار المريخ، الرياض، 2002.

الخطيب، صبحي محمود صالح، **دراسة تحليلية لتأثير تقييم المراجع الخارجي لدرجة المخاطرة على درجة اعتماده على إدارة المراجعة الداخلية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، 2001، ص ص145-180.

الرحيلي، عوض بن سلامة، **دور المراجع الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالخطر الحتمي لأغراض تخطيط عملية المراجعة**، مجلة الإدارة العامة، المجلد الرابع والأربعون، العدد الثاني، الرياض، 2004، ص ص376-349.

الشناوي، عزة رفعت محمد، **نحو تطوير تقرير مراقب الحسابات للإفصاح عن المخاطر النهائية للمراجعة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، 2003.

عيسى، محمد كمال منشاوي موسى، **إطار مقترح لترشيد التقدير الشخصي لعمل مراقب الحسابات في مجال فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 1996.

فودة، شوقي السيد، **نحو نموذج مقترح لتطوير نماذج قياس مخاطر المراجعة وأثرها على تخطيط برامج المراجعة ببيئة الأعمال المصرية**، مجلة آفاق جديدة، جامعة المنوفية، 2001، ص ص283-349.

قويدر، أيمن إبراهيم، **نظم الرقابة الداخلية في الفكر الإسلامي**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2007.

متولي، أحمد زكي حسين، **مدخل مقترح لقياس مدى تأثير الأبعاد المتعددة للمخاطر على تحديد أتعاب المراجعة الخارجية**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة قناة السويس، 2004.

مصطفى، صادق حامد، **إدارة خطر الاكتشاف في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات**، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 1997، ص ص319-347.

مصطفى، صادق حامد، **منهج تحليل وتقدير الخطر الحتمي وأثره في تخطيط عملية المراجعة**، مجلة دراسات في المال والأعمال، جامعة الجبل الغربي، 1994، ص ص132-170.

المليجي، هشام حسن عواد، **فعالية الإفصاح بالبنوك التجارية في تدعيم قرارات مراجعي القوائم المالية بصدد تقدير المخاطر الملازمة**، مجلة الدراسات والبحوث الاقتصادية، جامعة بنها، العدد الثاني، 2002، ص ص582-619.